

## عودة

### الدستور المصري

الصادر بالأمر الملكي رقم ٤٢ في ١٩٢٣ سنة إبريل ١٩٢٣

أمر ملكي رقم ٦٧ الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤<sup>(١)</sup>

بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ :

وبما أن الحال يقتضي إلغاء النظام المقرر بالأمر المشار إليه :

وبما أنه من أعز أماتينا أن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاهما :

ونظراً لأنه ، حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر ، ينبغي أن يتحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادئ الأساسية التي لم يزل معمولاً بها منذ إنشاء النظام الدستوري في مصر :

أمرنا بما هو آت :

(مادة ١)

يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ويحل المجلسان الحاليان .

(مادة ٢)

يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هي منذ إدخال النظام الدستوري في مصر .  
كما يظل قائماً نظام وراثة العرش وحالة الخديو السابق كما قررها الأمر الملكي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٢ .

<sup>(١)</sup> الواقع المصرية رقم ١٠٥ بتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٤

(مادة ٣)

إلى أن ينفذ الأمر الملكي بوضع النظام الدستوري الذى يحل محل النظام المشار إليه فى المادة الأولى ، نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان حتى الآن كما نتولى السلطة التنفيذية . ونبشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا وزرائنا ، وعلى مسئوليتهم طبقاً لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائماً قوام النظام الدستورى فى مصر .

(مادة ٤)

تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقاً لأمرنا هذا على البرلمان الجديد فى دور اعقاده الأول ، فإن لم تعرض بطل العمل فى المستقبل . ولا يجوز ان تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعدل الا بقانون .

(مادة ٥)

يبقى نافذا كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر اللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التى كانت متبرعة فى حينها ، وكل ما أنفذه الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع ما سبقت الإشارة إليه من مبادئ الحرية والمساواة .

(مادة ٦)

على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه ،

صدر بسراي القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ ( ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ )

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة	وزير المالية
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية	أحمد عبد الوهاب
محمد توفيق نسيم	وزير الأوقاف
وزير الحقيقة	عبد العزيز محمد
أمين أليس	وزير الخارجية والزراعة
وزير المعارف العمومية	وزير الأشغال العمومية والمواصلات
أحمد نجيب الهملا	عبد العميد عمر